الحكومة توافق على مصفوفة تنفيذ النقاط العشرين والإحدى عشرة

■ صنعاء / سبأ:

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة ، على مصفوفة الاجراءات التنفيذية للنقاط العشرين المقترحة من اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل والنقاط الإحدى عشر التي أقرها فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار والخاصة بإجراءات وتدابير لبناء الثقة .

وقد اعتمد المجلس نتائج مراجعة اللجنة الوزارية للمصفوفة مع استيعاب الملاحظات المقدمة عليها من أعضاء المجلس وما تضمنته من اجراءات تنفيذية ومواعيد مزمنة للتنفيذ والجهات المنفذة .

وتضمنت المصفوفة الاجراءات التنفيذية المزمنة لجمل تلك النقاط منها ، صدور قرار من مجلس الوزراء بتشكيل لجنة من كل من رئاسة الجمهورية ، وزارة الداخلية ، وزارة العدل ، وزارة حقوق الإنسان ، النيابة العامة ، جهازي الأمن القومي والأمن السياسي تقوم بحصر الحالات التي لا زالت رهن الاعتقال لقضايا سياسية أو محتجزين قسراً وخارج نطاق القانون ، وطلب المعلومات التفصيلية عنهم من الأطراف المعنية في الحراك الجنوبي السلمي أو قضية صعدة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحري والإفراج الفوري عن أي معتقل على ذمة الحراك الجنوبي السلمي أو حروب صعدة أو الثورة الشبابية السلمية أو معتقلين خارج إطار القانون ومحاسبة المسؤولين عن ذلك ، والتسريع بتقديم من تتوفر عليهم أدلة بأعمال جنائية أو ارهابية لمحاكمات عادلة .

وفيما يخص إلغاء الأحكام الصادرة بحق القيادات والرموز الجنوبية يتم إعداد مشروع قانون بالعفو الشامل دون استثناء أحد على غرار القانون رقم (4) لسنة 1994م والقرار الصادر في عام 2001.

وأكدت المصفوفة على متابعة استكمال إجراءات إصدار القرار الجمهوري بإنشاء صندوق رعاية أسر شهداء وجرحى 2011م والحراك السلمي في المحافظات الجنوبية ، بما في ذلك جرحى 21 فبراير 2013م ، اضافة الى استكمال إجراءات إنشاء صندوق جبر الضرر لمعالجة أوضاع الجرحى والشهداء في حرب 1994 وحروب صعدة ورعاية اسرهم .

وفيما يتعلق بإلغاء ثقافة تمجيد الحروب الاهلية والدعوة الى الثأر والانتقام السياسي في مناهج التعليم ومنابر الاعلام والثقافة ووقف التحريض المذهبي والطائفي والمناطقي ، نصت المصفوفة على قيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لوضع خطة إعلامية وخطاب ديني يعززان من ثقافة التسامح ونبذ الكراهية ، وعدم استغلال المساجد لتحقيق أهداف سياسية ، والوقف الفوري لأية برامج تثير قضايا توتر أجواء الحوار الوطني بأي صورة من الصور لأي مكون من مكونات الحوار الوطني .

كما أكدت على تشكيل لجنة من الخبراء لمراجعة المناهج التعليمية وإعادة صياغتها بما يتلاءم مع التنوع الفكري في البلد ، وتنقيحها بما يتلاءم مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ، اضافة الى تشكيل لجنة على مستوى كل محافظة تتكون من السلطات الإدارية المحلية ، وممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمرأة والشباب تكون مهمتها القيام بإزالة مظاهر الانتقاص والغبن الموجه ضد التراث الثقافي والاجتماعي للمناطق الجنوبية وإزالة أي تغيير لأسماء بعض الشوارع أو المنشآت التابعة للقطاع العام بعد حرب 1994 وما يثير حساسية لدى أي طرف.

ونصت المصفوفة على استكمال تنفيذ قانون التدوير الوظيفي ، وإحالة ملفات من ثبت تورطهم في قضايا فساد حسب تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الى نيابة الاموال العامة.

كما نصت على تشكيل لجنة من وزارات المالية والنقل والداخلية لفتح منفذي البقع وعلب أمام الصادرات والمنتجات الزراعية ، اضافة الى العمل على إنهاء النزاع الأهلي بين أطراف الصراع في قضية صعدة .

وأكدت اصدار قرار بتشكيل أعضاء لجنة التحقيق المستقلة في أحداث 2011 م تنفيذاً للقرار الجمهوري رقم 40 لسنة 2012 م بشأن إنشاء تشكيل لجنة تحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان عام 2011م وتنفيذاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ذو الصلة .

وشددت المصفوفة على مراجعة عقود الحماية للشركات النفطية وكافة العقود الخاصة بالمنشآت النفطية المؤجرة وكافة العقود الاحتكارية في كافة القطاعات الحكومية وبما يحفظ حق الدولة وحقوق الاطراف الاخرى .

واقترحت دعوة لجنة معالجة قضايا المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والأمني والعسكري للاجتماع مع اللجنة الوزارية برئاسة رئيس الوزراء لبحث النتائج التي توصلت اليها ، على ان تقوم وزارة الخدمة المدنية بوضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ المعالجات المعتمدة للمبعدين في ضوء مخرجات عمل اللجنة والقرارات الصادرة بشانها ، اضافة الى توجيه الجهات المدنية والعسكرية بالعمل على معالجة اوضاع قضايا معروضة عليها أو ستقدم لها لمبعدين قسرا من وظائفهم في هذه الجهات وإعادة تسكينهم ودفع مستحقاتهم وفقا للقانون والقرارات ذات الصلة.

وفيما يتعلق بإعادة الممتلكات والأموال التي تم الاستيلاء عليها بعد حرب صيف 94 ، اقرت المصفوفة التنفيذية طلب لجنة نظر ومعالجة قضايا الاراضي في المحافظات الجنوبية والمشكلة بموجب القرار الرئاسي رقم (2) لعام 2013م ، للاجتماع مع اللجنة الوزارية برئاسة رئيس الوزراء لبحث النتائج التي توصلت إليها ، وطلب تقريرها لمعرفة سير أعمالها وتذليل الصعوبات لإنجاز المهام المنوطة بها وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذها ، وتنفيذ المعالجات التي ستتوصل إليها هذه اللجنة .

وأكدت إصدار قرار من مجلس الوزراء بوقف التصرف في أراضي الدولة والمنشآت والمرافق السياحية العامة في كافة المحافظات إلا وفقاً للقانون ، ومنع أي إجراءات للبسط والاستيلاء غير الشرعي على الأراضي ، وإعداد مشروع قانون ينظم استرداد وإعادة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها في ضوء نتائج عمل اللجنة المشكلة بقرار رئيس الجمهورية رقم (2) لسنة 2013م لمعالجة قضايا الأراضي.

واقترحت إصدار قرار جمهوري بتشكيل لجنة تعويضات بالأراضي ، واتخاذ التدابير التي تعطي الأولوية بالانتفاع من الأراضي لأبناء المحافظات الجنوبية في محافظاتهم ، اضافة الى اعادة اموال ومقرات وارشيف الحزب الاشتراكي ومقرات النقابات والمنظمات الجماهيرية من الاطراف التي استولت عليها .

وفيما يخص النقطتين الثامنة والتاسعة من النقاط الاحدى عشر ة والمتعلقة بإيقاف جميع المناقصات الجديدة بالقطاعات النفطية في الجنوب ومأرب ووقف كافة الامتيازات لشركات الاصطياد في المياه الإقليمية الجنوبية ، اقترحت المصفوفة تشكيل لجنة من وزارتي الشؤون القانونية والنفط لدراستها واقتراح المعالجات ، ولجنة من وزارتي الشؤون القانونية والثروة السمكية لدراسة النقطة التاسعة واقتراح المعالجات ، وبما لا يتعارض والتزامات الحكومة مع الشركات ولا يؤثر على المصالح الحيوية للبلاد.

وأكد رئيس مجلس الوزراء خلال الاجتماع ان حكومة الوفاق الوطني ستستمر في جهودها الداعمة لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل من خلال التفاعل مع كافة مخرجات الحوار التي تستهدف خير الوطن وصالح ابنائه .. معربا عن ارتياحه لردود الافعال الطيبة تجاه اعتذار الحكومة لأبناء الجنوب وصعدة .

واستعرض مجلس الوزراء رسالة الاخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية بشان تعويض صحيفة الايام .. وأقر بهذا الخصوص تنفيذ التوجيهات الرئاسية بتعويض صحيفة الايام بمبلغ ثلاثة ملايين دولار .

وأقر مجلس الوزراء الغاء 7 يوليو من قائمة المناسبات التي يحتفل بها بموجب القانون رقم 2 لسنة 2000م بشان الاجازات والعطلات الرسمية .

ووافق مجلس الوزراء على مشروع قانون تعديل بعض مواد قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 1991م وتعديلاته ، وذلك في ضوء حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا ببطلان وعدم دستورية عدد من مواد هذا القانون .. وكلف وزراء الشئون القانونية والعدل والدولة لشئون مجلسي النواب والشورى متابعة استكمال الاجراءات الدستورية لإصدار القانون.

واشتملت التعديلات المقترحة تعديل المواد (16/ب – 34 – 67 – 89 – 93 – 101 – 104 – 106 – 109/و) من قانون السلطة القضائية رقم 1 لعام 1991م وتعديلاته.

وتأتي هذه التعديلات لتشمل اضافة الى تعديلات المواد التي اقرها مجلس الوزراء في وقت سابق جميع المواد التي حكمت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا ببطلانها وعدم دستوريتها ، وذلك في اطار الجهود الرامية الى تعزيز استقلال القضاء باعتباره احد اهم الدعامات الاساسية لقيام دولة الحق والقانون.

واستعرض مجلس الوزراء مشروع الاطار العام المتوسط المدى والسقوف التأشيرية للموازنة العامة للدولة للأعوام 2014م و2015م و2016م، والذي تم مراجعته من وزارة المالية بناء على أمر مجلس الوزراء بشان مراجعة السقوف التاشيرية للموازنة العامة للدولة للعام 2014م.

وأكد المشروع المقدم من وزير المالية ان الوزارة وبناء على أمر مجلس الوزراء قامت باعداد استمارة (نموذج) تشمل الباب ، الفصل ، البند ، النوع على مستوى كل جهة لتحديد مقترحها حول السقوف التاشيرية للموازنة العامة للدولة للعام 2014م وتوزيعها على الوزارات والجهات.. موضحا ان الغالبية العظمى من الجهات لم تلتزم برفع مقترحاتها حول سقوفها التاشيرية لعام 2014م في الموعد المحدد بأمر مجلس الوزراء.

ولفت الى ان عدد الجهات التي رفعت بمقترحاتها بعد انتهاء الموعد المحدد بلغت 76 جهة فقط، كما ان الجهات التي تضمنت مقترحاتها تقديرات الموارد 34 جهة فقط، فيما بقية الجهات لم تقدم اي تقديرات لمواردها .. مشيرا الى ان 33 جهة لم ترفع مقترحات الاطار العام متوسط المدى لعامي 2015م و2016م، و33 جهة لم ترفع بمقترحاتها حتى الآن.

وقدم وزير المالية عرضا تحليليا للمقترحات المرفوعة من الجهات وملاحظات الوزارة عليها، والبديل المقترح بمراجعة مستوى الإنفاق في ضوء ما هو متاح من الموارد وبما يصل بالعجز في الموازنة العامة إلى الحدود الآمنة الممكن تمويلها من مصادر محلية آمنة غير تضخمية.

وأقر مجلس الوزراء في ضوء النقاشات عقد اجتماع استثنائي خلال الاسبوع القادم يكرس لمناقشة مشروع السقوف التاشيرية للموازنة العامة للدولة للعام القادم والإطار متوسط المدى.

المصفوفة تضمنت :

- تشكيل لجنة للإفراج عن المعتقلين ومحاكمة المتورطين بأعمال جنائية وإرهابية
- إنشاء صندوق رعاية أسر شهداء وجرحى 2011 وفبراير 2013 م
- إعادة صياغة المناهج التعليمية بما يتلاءم مع التنوع الفكري في البلد
- تنفيذ معالجات لجنتي المبعدين والأراضي في المحافظات الجنوبية
- تنفيذ التوجيهات الرئاسية بتعويض صحيفة الايام بـ3 ملايين دولار
- إعداد مشروع قانون بالعفو الشامل بحق القيادات والرموز الجنوبية
- مراجعة عقود الحماية للشركات النفطية والعقود الاحتكارية في كافة المنشآت الحكومية

وزير المالية : نواجه مشاكل وتحديات أبرزها انخفاض الإيرادات النفطية

■ صنعاء / سبأ:

قال وزير المالية صخر الوجيه " إن اليمن حاليا يواجه مجموعة من المشاكل والتحديات ابرزها انخفاض الإيرادات النفطية بسبب التفجيرات المتكررة لأنبوب النفط فضلا عن التدهور الأمني والمتغيرات السلبية في البيئة الدولية".

ولفت الوجيه الى ان تلك الاسباب هي ما ادى إلى ظهور نوع من الركود الاقتصادي وتدهور وضع ميزان المدفوعات وتجميد معظم البرامج الاستثمارية إضافة إلى زيادة عجز الموازنة وتفاقم الوضع الإنساني جراء تدهور الأمن الغذائي وارتفاع مؤشرات سوء التغذية ، ما أثر على أكثر من عشرة ملايين إنسان إلى جانب تصاعد معدلات البطالة والفقر خاصة في المناطق الريفية.

جاء ذلك خلال كلمته في افتتاح الاجتماع التنسيقي الثاني لمجموعة إدارة المالية العامة الذي عقد امس بصنعاء، والتي اكد فيها التزام الحكومة بدعم عملية اصلاحات إدارة المالية العامة بإعتبارها من المكونات الحيوية للأجندة الشاملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي .

وأشار إلى أهمية إيجاد ادارة مالية فعالة تقود إلى لعب دور رئيسي في عملية تحفيز النمو الإقتصادي وتخفيف البطالة وتحسين الخدمات العامة .

وأرجع وزير المالية البطء في تنفيذ البرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل جزئي إلى وجود بعض العوائق في نظام ادارة المالية العامة وعدم كفاءة الإجراءات .

ولفت الى أن المانحين قاموا بدعم العديد من مشاريع إدارة المالية العامة الصغيرة في اليمن من وقت لآخر .. وأضاف قائلا « ومع ذلك فإن هذا لا يمثل نهجاً منتظماً استنادا إلى تقييم الحاجة ولا إلى استراتيجية ذات أولوية واضحة ولكن ذلك أدى إلى زيادة تجزئة الإصلاحات والمساعدة الفنية وقد حان الوقت لصياغة خطة تنفيذية لإدارة المالية العامة الجديدة لمعالجة القضايا الأكثر إلحاحا والتي تواجه اليمن عن طريق تنفيذ البرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية ».

وأكد وزير المالية أن الحكومة تعول على إلتزام شركاء التنمية بدعم الخطة التنفيذية لإدارة المالية العامة الجديدة وتقديم كل المساعدة الفنية اللازمة لإنجاحها.

وكان الاجتماع التنسيقي الذي حضره ممثل عن مفوضية الاتحاد الأوروبي (ميخا راماكرس) ومستشار المساعدة الفنية المقيم في اليمن أحمد شيخ عبيد ..قد أستعرض آخر التطورات المتعلقة بمجموعة المالية العامة منذ اجتماعها الأول والأنشطة الممولة و المضافة إلى إستراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة فيما يتعلق بوزارة المالية ومنهجية اعداد الخطة التنفيذية لإدارة المالية العامة.

تخلل الاجتماع عدد من المداخلات حول هيكل الخطة التنفيذية لإصلاح إدارة المالية العامة في اليمن والآليات التشاورية الواجب تبنيها في سبيل إعداد الخطة التنفيذية لإدارة المالية العامة .

ارتفاع مديونية اليمن الخارجية بنحو 93 مليون دولار في يونيو المنصرم

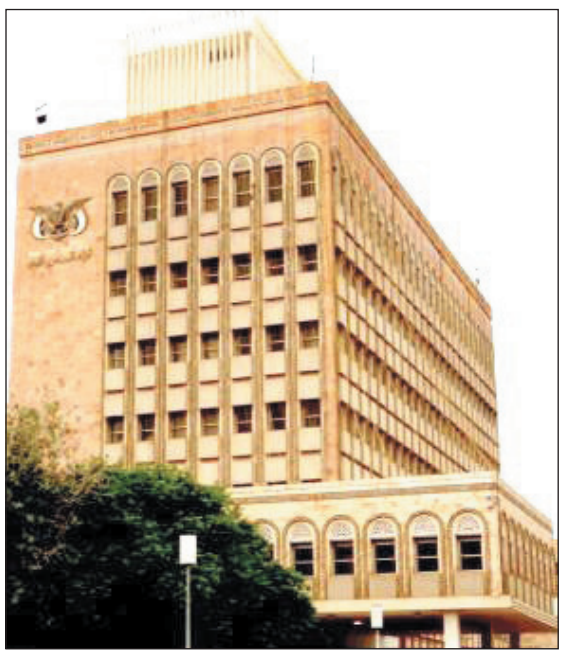

■ صنعاء / سبأ:

سجلت مديونية اليمن الخارجية في نهاية يونيو المنصرم سبعة مليارات و178 مليون دولار مرتفعة بنحو 93 مليون دولار عن شهر مايو الماضي.

وأوضحت بيانات صادرة عن البنك المركزي اليمني أن مؤسسات التمويل الدولية ماتزال الدائن الاكبر لليمن بواقع ثلاثة مليارات و486 مليون دولار منها اكثر من ملياري دولار لهيئة التنمية الدولية.

في حين تبلغ مديونية اليمن للدول الاعضاء في نادي باريس ملياراً و642 مليون دولار منها مليار و 154 مليون دولار مستحقة لروسيا الاتحادية.

وبحسب البيانات فإن الرصيد المستحق للدول غير الأعضاء في نادي باريس يبلغ ملياراً و539 مليون دولار الجزء الاكبر منها لصالح الصندوق السعودي .

وأورد التقرير مديونية قدرها 510 ملايين دولار لجهات لم يسمها التقرير.

وتشمل المديونية القائمة على اليمن ، الرصيد القائم، متضمنا متأخرات أقساط وفوائد مستحقة للجهات المقرضة.

استكمال التجهيزات الفنية الخاصة بالمحطة التحويلية بعدن

■ عدن / سبأ:

استكملت المؤسسة العامة للكهرباء بمحافظة عدن كافة التجهيزات الفنية المتعلقة بتركيب المحولات الكهربائية الخاصة بالمحطة التحويلية لتحسين وضع الكهرباء في مديريات الشيخ عثمان والمنصورة ودار سعد والمناطق الشعبية المحاذية لها.

وأوضح مدير عام المؤسسة العامه للكهرباء بمحافظة عدن المهندس خليل عبد الملك أن المكونات الخاصة بالمحطة من محولات وقواطع ذات جهد عال ، وكذا الكابلات المزمع مدها من محطة المنصورة وبجهد 33 كيلو فولت وبمسافة تبلغ خمسة كيلومترات موجودة في مخازن المؤسسة .. مبينا ان العمل جار لمد تلك الكابلات ويتوقع الانتهاء من تجهيزها خلال الأشهر الأربعة القادمة.

وأشار الى أن الكلفة الاجمالية للمشروع تبلغ حوالي سبعة ملايين دولار بتمويل من البرنامج الاستثماري للدولة للعام 2012 - 2013م .. مؤكدا أن هذا المشروع عند الانتهاء منه سيخدم المواطنين في المديريات المذكورة وسيعمل على تخفيف الضغط على المحطات الموجودة .

وأهاب مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء بالمواطنين في محافظة عدن ضرورة الإسهام الفاعل في مساعدة المؤسسة لتنفيذ البرامج والخطط المرسومة لديها وبما يمكنها من تأدية المهام المناطة بها وبالذات في ايصال التيار الكهربائي الى كافة المستهلكين ودون انقطاع من خلال الاسراع في تسديد ما عليهم من مديونة ومستحقات للكهرباء لضمان استمرارية عمل ونشاط المؤسسة .

مؤتمر نادي قضاة اليمن يعلن فوز الجراح بلعيد بالرئاسة ويؤكد وحدة القضاء

■ صنعاء / سبأ:

اعلن المؤتمر العام الثالث لنادي قضاة اليمن فوز القاضي الجراح احمد بلعيد ، برئاسة مجلس ادارة النادي في أول انتخابات تجرى لهذا الموقع الذي كان يشغله رئيس المحكمة العليا بحكم منصبه بناء على النظام السابق للمنتدى القضائي قبل تعديله وتغيير اسمه إلى نادي قضاة اليمن .

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد امس بالعاصمة صنعاء لرئيس اللجنة التحضرية للمؤتمر العام الثالث لنادي القضاة القاضي يحيى الماوري ، ومعه القاضي علي عطبوش والقاضي محمد حميدان ، وبحضور عدد من القضاة واعضاء النيابة العامة .

فيما فاز بعضوية مجلس ادارة النادي من قائمة المحافظات الجنوبية حسب التوافق والشراكة : رواء مجاهد مقطري، فارس الخولاني، أمين قنان ، نزار محمد السمان ، عيسى قائد الثريب ، الدكتور ناصر علي الصبيحي ، وفي الاحتياط جهاد عبدالرسول، ناصر العوذلي .

ومن قائمة المحافظات الشمالية : جمال الفهيدي، سليمان عبدالله الصلوي، نبيل محمد الجنيد أحمد عبدالله الذبحاني، محمد إسماعيل علي عبد القادر، ياسر محمد العمدي، والاحتياط طه عبدالله احمد ، طاهر حسين احمد الفائق .

فيما فاز بعضوية لجنة الرقابة وهي قائمة مشتركة ، القضاة : فارس ناصر ، فوزية صالح عمر ، مبارك محمد حسين عاطف ، رقية مهيوب محمد ، وغمدان قائد داجنة .

و أوضح القاضي الماوري أن لجنة صياغة البيان الختامي والتوصيات الخاصة بالمؤتمر برئاسة القاضي حمود الهتار ، مازالت عاكفة على انجازها ،مشيرا إلى أنه فور انتهائها من ذلك سيتم اعلانها .

وأكد القاضي يحيى الماوري أن نتائج الانتخابات مثلت نجاحا لم يكن يتوقعه أحد ، جسد فيها القضاة والقاضيات ، الوحدة الوطنية بكل معانيها من التلاحم والتوافق والشراكة الحقيقية لبناء اليمن الحديث وبحماية قضائية معززة بالحيادية والاستقلالية المطلقة .

كما أكد أهمية أن يعي الجميع أن القضاء هو الضامن الوحيد للحقوق والحريات والديمقراطية ، وللوحدة ومستقبل اليمن الواعد بالخير.

وأهاب بالقوى السياسية في الساحة الوطنية داخل اليمن وخارجه العمل تحت مظلة مصلحة الوطن والابتعاد عن الاهداف الانانية الساعية إلى تقاسم البلاد و تقسيمه .

وقال : « إن القضاء حسم أمره بعدم السماح لأي قوى سياسية بالعبث باستقلاليته ، و أنه سيظل موحداً مجسداً بذلك وحدة اليمن ارضا وانسانا ».